نمو القطاع غير الرسمى

دراسة لوحدات معيشية بمناطق عشوائية*

حسام الوسيمى**

يهدف البحث الحالى إلى دراسة الوحدات المعيشية فى بعض المناطق العشوائية فى حضر مصر، وكيف تتأثر هذه الوحدات بإيكولوجيا المجتمع المحلى الحاضن لها؟ وفى الوقت ذاته كيف تؤثر طبيعة المكان على أنماط الأنشطة غير الرسمية التى تمارسها هذه الوحدات؟... كما يهتم البحث بالكشف عن ملامح منظومة قيم العمل لدى المشتغلين بهذه الأنشطة والتغيرات التى طرأت عليها فى ظل التحولات الاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى خلال العقدين الماضيين، وقد تم تطبيق الأدوات التالية: استمارة الحصر، وصحيفة الاستبانة الخاصة بالوحدات المعيشية، ومقياس القيم، على عينة الدراسة والبالغ عددها ٥٢٣ وحدة تم اختيارها من مناطق عشوائية بمحافظتى القاهرة والفيوم، كما تم اختيار ١٣ حالة للدراسة المتعمقة، وتوصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات والمقترحات التى تسعى إلى تغيير ظروف القطاع غير الرسمى على نحو يعمل على دمجه فى القطاع الرسمى.

مقدمة

حظيت قضية العشوائيات وانتشارها فى المجتمع باهتمام سياسى وأمنى وثقافى وأكاديمى، وقد اتضح من تسليط الضوء والاهتمام بدراسة العشوائيات الارتباط الواضح بين العشوائيات والقطاع غير الرسمى، من جوانب متباينة مثل السكان والعمل والبيئة، كما لوحظ الجمع بين السكن والعمل فى هذه البيئات العشوائية، وإذا

* تمثل هذه الدراسة التقرير الرابع ضمن "برنامج بحوث القطاع غير الرسمى فى مدينة القاهرة" والذى يجريه قسم بحوث المجتمعات الحضرية والمدن الجديدة تحت إشراف الأستاذ الدكتور على عبد الرازق جلبى، والأستاذة الدكتورة آمال هلال باحثاً رئيسياً، وعضوية كل من الأساتذة الدكاترة اعتماد علام، آمال عبد الحميد، وقامت الأستاذة سهير قطب بكافة العمليات الإحصائية للبحث.

** مدرس مساعد، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

كانت العشوائيات قد شهدت نمواً واضحاً وتنوعاً فى أنماطها، فإنه لوحظ فى ذات الوقت نموالقطاع غير الرسمى وتباين نشاطاته فى السنوات الأخيرة.

ولقد دفع هذا الارتباط الواضح بين العشوائيات والقطاع غير الرسمى فريق العمل فى برنامج بحوث القطاع غير الرسمى إلى البحث عن عوامل نمو هذا القطاع فى إطار مناخ عشوائى أدى إلى اتساع المجال لانتشار أنشطة اقتصادية غير رسمية تتسق وطبيعة المكان الذى توجد فيه، ومن هنا حدد فريق العمل اهتمامه فى تناول نمو القطاع غير الرسمى من خلال دراسة وحدات عشوائية فى حضر مصر، وبمراجعة الدراسات السابقة المحلية والإقليمية والعالمية تبين أن الوحدة المعيشية كوحدة اقتصادية غير رسمية لم تلق اهتماماً كافياً من جانب الباحثين المهتمين بدراسة القطاع الرسمى فى حضر مصر، وكذلك فى الدراسات العالمية.

وعند محاولة وضع هذا الموضوع فى إطار صياغة تصورية تُوفر مجموعة مفهومات لازمة لتوجيه عملية جمع البيانات، وعدد من القضايا النظرية التى تساعد على تفسير النتائج فيما بعد، اتجه الاهتمام نحو مداخل رأس المال الاجتماعى، وتمكين المرأة، والاستفادة من مفهومات رأس المال العاصب والعابر والرابط فى جمع بيانات عن نشأة النشاط الاقتصادى فى الوحدات المعيشية واستمراره، والأدوار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تقوم بها المرأة فى هذا النشاط ، ومدى انعكاسه على تمكينها اقتصادياً ومعرفياً وسياسياً...

وقد حرص البحث على الكشف عن مدى ارتباط أنشطة القطاع غير الرسمى ونموه بالمناطق العشوائية، باعتبارها تمثل مناخاً يسمح بانتشار أنماط محددة من الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، حيث أكدت العديد من الدراسات التى أجريت فى مجال العشوائيات على أن أغلب العاملين داخل المناطق العشوائية (محل الدراسة) يقومون بأعمال هامشية لا تحتاج إلى أى مؤهلات خاصة أو

رؤوس أموال كبيرة فى نطاق القطاع غير الرسمى، كما أكدت النتائج على ازدواجية استخدام السكن للإقامة والعمل معاً .

انطلاقاً مما سبق تدور فكرة البحث حول دراسة الوحدات المعيشية فى بعض المناطق العشوائية فى حضر مصر، وكيف تتأثر هذه الوحدات بإيكولوچيا المجتمع المحلى الحاضن لها ؟ وفى الوقت ذاته كيف تؤثر طبيعة المكان على أنماط الأنشطة غير الرسمية التى تمارس داخل هذه الوحدات؟... كما يهتم البحث بالكشف عن ملامح منظومة قيم العمل لدى المشتغلين بهذه الأنشطة والتغيرات التى طرأت عليها فى ظل التحولات الاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى خلال العقدين الماضيين.

أولاً: أهمية البحث وأهدافه

١- أهمية البحث

تتمثل الأهمية النظرية للبحث الحالى فى محاولة الاستفادة من المداخل النظرية – مثل رأس المال الاجتماعى والثقافى والبشرى واستراتيچيات تمكين المرأة- فى تفسير نمو القطاع غير الرسمى والنشاط الاقتصادى للوحدات المعيشية فى العشوائيات، على أمل أن يقدم البحث بعض الإضافات فى اتجاه تطوير هذه المداخل، هذا بالإضافة إلى محاولة البحث معالجة الملاحظات التى أسفر عنها مسح التراث والدراسات السابقة.

أما الأهمية التطبيقية والعملية للبحث، فترتبط باتباع الدول النامية لسياسات تنمية غير ملائمة تؤدى لتراجع دور الدولة فى التشغيل، ومن ثم نمو القطاع غير الرسمى، والذى يتشكل من أنشطة تجرى فى منشآت أو على الرصيف أو فى وحدات معيشية داخل العشوائيات، وقد طرح هذا النمو ضرورة توفير نتائج موضوعية لفهم هذا القطاع، والتعرف على وظائفه، وقدرته على تدبير موارد جديدة للدخل، ونشاطات تستجيب لحاجات الفقراء وتتلاءم مع مهاراتهم وقدراتهم

على ممارسة مثل هذه الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية فى مكان واحد يجمع بين السكن والعمل. ويسعى البحث نحو توفير مثل هذه النتائج كأساس موضوعى يمكن بناء عليه توسيع دائرة الرؤية أمام صانع ومتخذ القرار، وترجمة ما يسفر عنه من توصيات ومقترحات على أرض الواقع .

٢- أهداف البحث

الهدف الرئيس

يدور البحث حول هدف رئيس مفاده تحديد الملامح الأساسية للوحدات المعيشية كوحدة اقتصادية اجتماعية ثقافية وارتباطاً بنمو القطاع غير الرسمى فى بعض المناطق العشوائية فى حضر مصر، ويتفرع من هذا الهدف عدة أهداف فرعية، هى:

١- أهداف مرتبطة بالبيئة

- التعرف على الملامح الفيزيقية (الإيكولوجية) لبيئة المجتمع المحلى وبيئة العمل بالوحدة المعيشية.
- الكشف عن أوجه الدعم والتساند الاجتماعى والمالى الذى يقدمه المجتمع المحلى لمشروعات الوحدة المعيشية.
- تحديد الأساليب التى تتبعها الوحدة المعيشية لتسويق منتجاتها داخل وخارج المجتمع المحلى.

٢- أهداف مرتبطة بطبيعة العمل وظروف التشغيل

- التعرف على كيفية تشكيل رأس المال ومصادر تمويل المشروع.
- تحديد مدى مساهمة المشروعات الاقتصادية للوحدات المعيشية فى خلق فرص عمل لأفرادها.
- تحديد ملامح ظروف العمل داخل الوحدة المعيشية.
- التعرف على المشكلات المرتبطة بأداء العمل والأمراض المهنية.

٣- أهداف مرتبطة بالنسق القيمى والثقافى

- الكشف عن مدى انعكاس التحولات الاقتصادية والاجتماعية على منظومة قيم العمل لدى العاملين بالوحدات المعيشية.
- تحديد الدور الذى تلعبه الثقافة فى نمو الأنشطة الاقتصادية داخل الوحدة المعيشية.

٤- أهداف مرتبطة بالمرأة والعمل والتمكين

- التعرف على الدور الذى تلعبه المرأة فى مزاولة أنشطة اقتصادية داخل الوحدة المعيشية.
- الكشف عن جوانب التمكين الاقتصادى للمرأة التى تعمل داخل الوحدة المعيشية.

ثانياً: تحديد مفاهيم الدراسة والتعريفات الإجرائية

١- مفهوم المناطق العشوائية

يقصد بالمناطق العشوائية فى الدراسة الحالية أنها "وحدة مكانية محددة جغرافياً غير خاضعة للتخطيط العمرانى، لها تقسيماتها الداخلية، وبناؤها وتنظيماتها التى تتسم بالعشوائية، ويتفاعل السكان فيها ويتأثرون ويؤثرون فى هذا المكان، سواء فى شبكة العلاقات الاجتماعية أو الأنشطة الاقتصادية وخاصة غير الرسمية، كما يتأثرهذا المجتمع – كموقع وبناء- بالمواقع والأبنية المحيطة وخاصة فى مجال تبادل الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية".

٢- مفهوم الوحدة المعيشية الممارسة لأنشطة ضمن القطاع غير الرسمى

"الوحدة المعيشية هى التى تجمع بين السكن والعمل من أجل توليد الدخل، حيث تعيش فيها الأسرة وتمارس نشاطها الاقتصادى (الخدمى- الإنتاجى- التجارى) فى ذات الوحدة أو تعيش فى شقة وتمارس النشاط فى شقة أخرى داخل الوحدة السكنية (المنزل) سواء كان منزلاً مستقلاً أو من عدة طوابق".

ويشتمل التعريف أيضاً على النشاط الاقتصادى الذى يمارس من خلال منشأة ذات باب خارجى أو ذات سلم داخلى يوصل للشقة وفى حجرة من شقة أو فى مدخل المنزل أو بير السلم أو فوق السطح، سواء كانت هذه الوحدة ملكاً أو إيجاراً، على أن يكون هذا النشاط يدر دخلاً نقدياً ويمارس بشكل دائم أو مؤقت، وجدير بالذكر أنه تم استبعاد الوحدات المعيشية التى تستخدم كمخازن.

التعريف الإجرائى لطبيعة النشاط الاقتصادى

الإنتاجى: نشاط يتم من خلاله تحويل المادة الخام إلى منتج نهائى أو شبه نهائى أو إعادة إنتاج منتج سبق صنعه.

التجارى: نشاط اقتصادى تسويقى يتمثل فى البيع أو الشراء أو الاثنين معاً لسلع أو منتجات كاملة الصنع أو شبه كاملة.

الخدمى: هو نشاط يقوم به الفرد بخدمة الغير نظير أجر نقدى مثل (المقهى، الفراشة، تصليح الساعات، الترزى).

التعريف الإجرائى لمفهوم قيم العمل

يتحدد تعريف قيم العمل فى أنها "الموجهات السلوكية للفرد أو الجماعة فى كل الأنشطة التى تتصل بأى شكل من أشكال العمل، فهذه التوجهات تأخذ شكلاً ظاهرياً وأحياناً ضمنياً، وترتبط قيم العمل بالسلوك المفضل أو غير المفضل اجتماعياً، ومن ثم يصبح لكل نشاط أو سلوك مرتبط بالعمل قيمة توجهه".

ثالثاً: مجالات البحث

١- المجال الجغرافى

تم اختيار مجتمع الدراسة عبر مرحلتين، إذ تم فى المرحلة الأولى اختيار ثلاث محافظات وفق معيارين هما كثافة عدد المناطق العشوائية فى المحافظة والكثافة السكانية فى الكيلو متر المربع، فضلاً عن مراعاة تمثيل محافظات الوجه القبلى والبحرى، وقد تضمنت المرحلة الأولى محافظة الدقهلية (ممثلة لمحافظات الوجه

البحرى) ومحافظة الفيوم (كإقليم مستقل بذاته يجمع بين خصائص كل من الوجه البحرى والوجه القبلى معاً) ومحافظة المنيا (ممثلة لمحافظات الوجه القبلى)، وقد أسفرت عملية الرفع الميدانى للمرحلة الأولى للمناطق المختارة عن استبعاد محافظتى المنيا والدقهلية لندرة وجود أنشطة اقتصادية غير رسمية تمارس فى إطار الوحدة المعيشية بالمحافظتين؛ لذا فى المرحلة الثانية استقر الرأى على اختيار محافظة الفيوم باعتبارها تمثل مصر الوسطى، وبالتالى تعطى نتائج أو مؤشرات أكثر دلالة على المستوى القومى، بجانب محافظة القاهرة، وقد اشتملت محافظة الفيوم على خمس مناطق فى إطار قسم أول محافظة الفيوم وهى: الحادقة الجديدة، وقحافة الجديدة جنوباً، وقحافة الجديدة شمالاً، والحاكورة، والشيخة شفا، كما تم رفع أربع مناطق فى مركز ابشواى وهى: القماش، والصايم، والشيخ صخر، والجمعية الشرعية، أما محافظة القاهرة فقد تم اختيار المناطق التالية من قسم حلوان: المعصرة البلد، وحلوان البلد، وكفرعلو، ومن قسم مدينة نصرمنطقتى: عزبة الهجانة، وعزبة العرب.

٢- المجال البشرى

بلغ عدد الوحدات المعيشية التى شملها البحث وفق التعريف الإجرائى المحدد لها ٥٢٣ وحدة تم اختيارها من مناطق عشوائية بمحافظتى القاهرة والفيوم، وذلك بواقع ٣٤٣ وحدة معيشية من محافظة القاهرة بما يعادل نسبة ٦٥,٦٪ من إجمالى الوحدات، مقابل عدد ١٨٠ وحدة معيشية من محافظة الفيوم بما يعادل نسبة ٤٣,٤٪ من إجمالى الوحدات المعيشية التى تشملها الدراسة .

حالات الدراسة المتعمقة

من أجل الوصول إلى العمق فى دراسة الوحدة المعيشية كوحدة اقتصادية تسهم فى نمو القطاع غير الرسمى، وضعت عدة معايير لاختيار عينة الدراسة المتعمقة، وتتضمن هذه المعايير: ممارسة النشاط داخل الوحدة السكنية، وتنوع الحالات وفقاً لمناطق الدراسة، وتنوع الحالات وفقاً لطبيعة النشاط الاقتصادى (تجارى أو إنتاجى

أوخدمى)، وتعاون الحالات، وعلى ضوء هذه المعايير تم اختيار ١٣ حالة للدراسة المتعمقة.

رابعاً: أدوات جمع البيانات

١- استمارة الحصر

تم خلال المرحلة الاستطلاعية تصميم استمارة لحصر جميع الوحدات المعيشية بمناطق الدراسة، واشتملت الاستمارة على (المحافظة، والشياخة، والمنطقة السكنية، وصاحب النشاط، ورقم الشقة، ونوع النشاط، ورقم البلوك، ورقم المبنى ... إلخ).

٢- صحيفة الاستبانة

تم تصميم صحيفة الاستبانة الخاصة بالوحدات المعيشية، واشتملت على عدة بنود هى:

بيانات عامة عن (الخصائص الإيكولوجية للوحدة المعيشية والخصائص الديموجرافية للأسرة المعيشية، وطبيعة النشاط الاقتصادى، ومكان مزاولة النشاط، والخصائص الثقافية للعاملين، والمشكلات المرتبطة بالعمل، ومشكلات الوحدات المعيشية مع المؤسسات الرسمية، ونمو وتطوير الأنشطة الاقتصادية).

وتضمنت الاستبانة فى النهاية أسئلة تجمع من خلال الملاحظة أثناء التطبيق، وتتضمن وصفاً عاماً لبيئة العمل والتفاعل داخل الوحدة المعيشية وأنشطة المرأة.

صدق صحيفة الاستبانة

عقب الانتهاء من تصميم وصياغة أسئلة صحيفة الاستبانة تم عرضها على عدد من المحكمين من علماء الاجتماع وعلم النفس وأخذ ملاحظاتهم فى الاعتبار عند إعداد الاستبانة وإجراء التعديلات التى تخدم أهداف البحث الراهن.

وبهذا اشتملت الاستبانة فى صورتها النهائية على ٥٨ سؤالاً، بجانب البيانات العامة وجدول خصائص الأسرة المعيشية.

٣- مقياس القيم

صمم مقياس القيم بحيث يطبق على العاملين (أرباب الأسر) بالأنشطة الاقتصادية داخل الوحدات المعيشية؛ ليكشف عن التوجهات القيمية نحو العمل وتأثرها بالتغيرات المجتمعية.

بناء مقياس قيم العمل

اعتمد بناء المقياس على تحديد لمفهوم قيم العمل فى الدراسة الحالية – والسابق ذكره فى تحديد المفاهيم– ومن خلال الاطلاع على مقاييس القيم المستخدمة فى البيئة المحلية، تبين أنها لا تتلاءم مع طبيعة مجتمع الدراسة، لذا كان لابد من إعداد مقياس جديد لقيم العمل يحقق أهداف الدراسة ويتناسب مع طبيعة عينة الدراسة.

وصف المقياس

يقيس هذا المقياس قيم العمل عن طريق تحديد الأهمية النسبية التى يعطيها المبحوث لكل قيمة من القيم التى يشملها المقياس. وبعد تقنين المقياس واختبار صدقه، تكون فى صورته النهائية من أربعة مقاييس فرعية يقيس كل منها قيمة محددة، وقد بلغت عبارات كل مقياس فرعى (١٠) عبارات، وتتدرج الاستجابة على متصل ذى أربعة أبعاد من الموافقة بشدة إلى عدم الموافقة (موافق بشدة– موافق بدرجة متوسطة– موافق بدرجة ضئيلة– عدم الموافقة). وقد تم حساب صدق وثبات المقياس للتأكد من ارتباط بنود المقياس بالقيم المراد قياسها.

وفيما يلى وصف تفصيلى للمقاييس الفرعية الأربعة التى يتضمنها المقياس:

مقياس حب العمل

وهو يقيس مدى حب الفرد لعمله من خلال الشعور بالسعادة فى أداء العمل، والاندماج واستغراق الوقت فيه، بجانب ما يمنحه العمل من تقدير ذاتى واجتماعى.

مقياس الفخر

يتناول هذا المقياس قيمة الفخر بالعمل من خلال ما يشعر به الفرد من الإحساس بالمسئولية تجاه العمل الذى يؤديه، وشعوره بالفخر من جراء إتقانه وقيامه بعمل يرضى عنه ويشبع فيه احتياجاته.

مقياس الجودة فى العمل

يقيس درجة اهتمام الفرد بحسن أداء العمل وإتقانه، وتتداخل مع هذه القيمة بعض القيم الفرعية مثل قيم الالتزام والإنجاز.

مقياس القيمة المادية

يركز هذا المقياس على العائد المادى من العمل وأولويته ضمن اهتمامات الفرد، وأن تفضيل نوعية العمل يتوقف على ما يحقق من عائد مادى أفضل.

٤- دليل دراسة الحالة

تم إعداد دليل لجمع المادة الكيفية، ركز على الخصائص الثقافية لمناطق الدراسة، بجانب أهم الملامح الثقافية للأنشطة الاقتصادية للوحدات المعيشية، بالإضافة إلى وضع المرأة داخل الوحدة المعيشية وأنشطتها الاقتصادية وقضايا التمكين الاقتصادى.

خامساً: مستويات التحليل والتفسير

١- استند فى تحليل البيانات الميدانية إلى الأطر النظرية التى شكلت الإطار النظرى للبحث.

٢- التحليل البنائى: تحليل البيانات فى إطار التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمع المصرى وانعكاساتها على أنشطة الوحدات المعيشية ونمو القطاع غير الرسمى.

٣- التحليل الإيكولوچى: تم التحليل الإيكولوچى على مستويين:

- المستوى الأول: المجتمع المحلى وهو المناطق العشوائية التى تم اختيارها للدراسة.
- المستوى الثانى: الوحدات المعيشية مع الأخذ فى الاعتبار التساند الاجتماعى بينها وبين المجتمع المحلى.

سادساً: نتائج الدراسة

وتتمثل هذه النتائج وفقاً لكل بعد من أبعاد الدراسة فى الآتى:

١- الملامح الإيكولوجية الاقتصادية للوحدات المعيشية

وقد كشفت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالملامح الإيكولوجية الاقتصادية للوحدات المعيشية عما يلى:

أ - جميع الأنشطة على وجه التقريب تتم داخل الحيز الإيكولوجى للوحدة المعيشية ذاتها، ويشغل النشاط الاقتصادى الذى يقوم به رب الأسرة حيزاً مكانياً محدوداً من المساحة الكلية للوحدة المعيشية حيث لا يتعدى بالنسبة لمعظم الحالات مساحة غرفة أو جزء منها، كما تتراوح مساحة المكان الذى تتم بداخله مزاولة النشاط لدى معظم الحالات بين متر مربع إلى ستة أمتار، ومن ثم فإن الخصوصية الإيكولوجية تدعم المشروع واستمراريته؛ إذ لا توجد حاجة لتأجير مكان لمزاولة النشاط الاقتصادى، كما توجد مرونة أسرية فى إدارة وممارسة النشاط الاقتصادى من أفراد الأسرة مما يسمح باستمرار مزاولة النشاط لساعات طويلة، كما تمارس معظم الوحدات المعيشية أنشطتها الاقتصادية فى الطابق الأرضى مما يسهل عمليتى البيع والشراء، أو تقديم الخدمات، وعرض المنتجات.

ب- وفيما يتعلق بنوع النشاط الذى يمارس داخل الوحدات المعيشية، فيتضح غلبة النشاط التجارى، حيث تبلغ نسبته٣٨,٢٪ على مستوى العينة الكلية، بينما تتراجع معدلات ممارسة الأنشطة الخدمية والإنتاجية، ولا تحتاج ممارسة أى

نشاط تجارى محدود فى رأس المال إلى خبرات سابقة أو تدريب، إذ رأت حوالي ثلثي العينة (نسبة ٦٧,٢٪ من العينة الكلية) أن النشاط لا يحتاج إلى تعليم أو تدريب.

جـ - أوضحت استجابات المبحوثين محدودية مصادر تمويل المشروع، واقتصار معظم هذه المصادر المتاحة على الإمكانات المادية المتاحة داخل الأسرة المعيشية، والمساندة الاجتماعية من الأقارب والجيران، وقد أفاد معظم أفراد العينة (٨٠٪ من المبحوثين) بعدم وجود مصادر أخرى للدخل.

د - وفيما يتعلق بخصائص العمالة، اتضح أن نسبة ٩٩٪ من الأعمال الممارسة داخل الوحدة المعيشية لا تعتمد على عمالة خارجية بأجر، إنما تعتمد على عمل رب الأسرة بمفرده (بنسبة ٦٩,٦٪) أو رب الأسرة ويعاونه أفراد من داخل الأسرة (بنسبة٢٩,٤٪)، ويتضح أيضاً الانخفاض الملحوظ فى مساهمة المرأة فى هذه المشروعات، كذلك الانخفاض الحاد فى مشاركة الأبناء مع رب الأسرة صاحب المشروع، وتعتبر طبيعة العمالة فى هذه الوحدات عمالة ذاتية فى معظم الحالات غير رسمية وغير مدفوعة الأجر، إلا أنها تمارس النشاط الاقتصادى بشكل دائم بنسبة تبلغ ٨١,١٪ من إجمالى العينة، وتفتقر هذه المشروعات فى ممارستها إلى خاصية التوارث المهنى، حيث إن النسبة المئوية لمن أجاب من المبحوثين "دى شغلة أبويا وجدى" كانت ضئيلة جداً (٤,٢٪).

هـ- وفيما يتعلق بظروف العمل، أوضحت النتائج أنه لا توجد ساعات عمل محددة لممارسة النشاط، وأن العمل يستغرق طوال اليوم لدى (٥٩,٣٪) من أفراد العينة، وتستغرق ممارسة النشاط الاقتصادى من رب الأسرة أيام الأسبوع بأكملها، فلا يتحصل لنفسه على إجازة من العمل بنسبة (٦٤,١٪) من المبحوثين، كما تشير النتائج إلى عدم وجود فصل واضح أثناء ساعات العمل اليومية بين أنشطة المشروع التى يمارسها رب الوحدة المعيشية

وممارسة أنشطة اجتماعية متنوعة، وتتنوع الأنشطة الاجتماعية والترفيهية التى يمارسها الممارس للنشاط الاقتصادى أثناء أداء عمله، منها تحقيق المشاركة فى الأعباء المعيشية كإعداد الطعام وأداء شغل البيت.

و - وأوضحت النتائج الخاصة بالإنتاج الموجه للسوق وظروف العملية التجارية وتنمية المشروع: انحسار العلاقة فى بيع المنتج أو جزء منه داخل النطاق الإيكولوجى لمجتمع البحث، مما يؤكد على أن نوعية المستهلك تتجسد فى المقيمين بالعشوائيات، وأن البيع والتوزيع يتم بنسبة مئوية تبلغ ٩٥,٨٪ من العينة الكلية، وأن ما يتم بيعه أو توزيعه إما أن يكون منتجاً كامل التصنيع بنسبة ٧٦,٥٪ أو كجزء من منتج بنسبة ٢٣,٥٪ من إجمالى العينة الكلية.

كما أوضحت النتائج أهمية علاقات الجيرة فى تسويق السلعة سواء من خلال الإعلان عن بيع المنتج أو الخدمة عن طريق الجيران، هذا وبأعلى نسبة مئوية تبلغ (٤٥,٩٪) يليها اعتماد صاحب العمل على نفسه فى الإعلان عن سلعة بنسبة ٤٥,٣٪، ومن المؤشرات القوية الدالة على أهمية الموقع الإيكولوجى والعلاقات الاجتماعية الجيدة مع الجيران حرية صاحب المشروع فى عرض السلع أو الخدمة باستخدام مساحة من الشارع أمام الوحدة السكنية دون غضاضة أو رفض من الجيران، ويمثل المجتمع المحلى المصدر الرئيس لشراء الخامات والأدوات والسلع من تجار الجملة من جانب أصحاب المشروعات بالوحدات المعيشية، وتتصف عمليات الشراء من تجار الجملة داخل المجتمع المحلى ببعض التسهيلات وأهمها البيع بالتقسيط، مما يعكس قوة العلاقات الاجتماعية على مستوى المجتمع المحلى، ومن مؤشرات الأمان الاجتماعى الذى يوفره المجتمع المحلى لأصحاب مشروعات الوحدة المعيشية تقليل فرص حملات التفتيش المفاجئة من الأجهزة الحكومية المعنية بالمرافق والتموين والعمل.

ز - وفيما يتعلق بالمشكلات المرتبطة بأداء العمل والأمراض المهنية، أسفرت نتائج الدراسة عن وجود عدد من المشكلات يمكن تصنيفها إلى:

- مشكلات تتعلق بارتفاع أسعار الخامات وانخفاض رأس المال المستثمر وأن العائد من المشروع لا يغطى تكلفته فضلاً عن ضيق مكان العمل والمنافسة المحلية مع الآخرين.
- مشكلات تتعلق بالأمن الصناعى والشروط الواجب توافرها فى بيئة العمل والأسلوب الذى يؤدى به النشاط لاسيما فى الأنشطة الإنتاجية، وتتمثل هذه الأنشطة فى إنتاج وبيع الفول المدمس، وتعبئة أنابيب الغاز، ودهان السيارات (الدوكو)، فممارسة هذه الأنشطة تفتقر تماماً إلى وسائل الأمن والسلامة مما يعرض القائمين بها لأمراض مهنية .

٢- التحولات الاقتصادية وانعكاساتها على التوجهات القيمية للعاملين فى الأنشطة بالوحدات المعيشية

شهدت فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى تطويراً للإطار المؤسسى من خلال ما عرف بسياسات إعادة الهيكلة والتكيف مع قوى السوق الفاعلة، ومن ثم تعميق التحرك نحو اقتصاد يؤدى فيه القطاع الخاص دوراً أساسياً، ويتراجع القطاع العام ويتقلص فيه دور الدولة، وعلى الرغم من أن هذه التحولات الاقتصادية خدمت مصالح الكثير من الأفراد فى المجتمع، وعملت على انتعاش السوق، إلا أنها أضرت بمصالح آخرين، خاصة الفئات والشرائح الدنيا من حيث القدرات والمهارات والمستويات التعليمية المنخفضة، حيث أدت هذه التحولات إلى تهميش الفئات الضعيفة غير القادرة على مواكبة النظم التكنولوجية المتطورة فى العمل لتدنى قدراتهم عما يتطلبه سوق العمل؛ مما أدى إلى تزايد معدلات البطالة واندفاع هذه الفئة للعمل بالقطاع غير الرسمى، الذى لا تتطلب الأنشطة فيه عمالة ماهرة، وقد أسهم فى انتشار ونمو هذا النمط الاقتصادى نمو المناطق العشوائية التى تعتبر بؤراً سكانية تحتضن هذه الأنشطة الاقتصادية غير الفنية أو المهارية.

وتتأثر قيم العمل – كجزء من المنظومة الكلية للقيم– بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتلاحقة فى المجتمع، ففى ظل التغيرات المعاصرة، خاصة فى إطار البعد الاقتصادى، أصبح العمل يحمل مفهوماً جديداً يكشف محتواه عن منظومة قيم جديدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهذا المفهوم الجديد، حيث بدأ العلماء يطرحون تعريفات جديدة للعمل تلائم خصائص سوق العمل حالياً ومستقبلاً، ومن ثم اكتسب العمل أبعاداً جديدة واتخذ صوراً مستحدثة، مما ينعكس بصورة مباشرة على منظومة القيم لدى أفراد المجتمع، وقد كشفت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالتحولات الاقتصادية وانعكاساتها على التوجهات القيمية للعاملين فى الأنشطة بالوحدات المعيشية عما يلى:

أ – عدم وجود فروق فى الأهمية النسبية لقيم العمل بين العاملين الذكور والإناث، أما من حيث الترتيب على السلم القيمى لأفراد العينة ذكوراً وإناثاً، فنجد أن قيمة جودة العمل جاءت فى المرتبة الأولى، بينما جاءت القيم المادية فى المرتبة الأخيرة.

ب – وقد أثرت نوعية الأنشطة التى تمارس داخل الوحدات المعيشية فى تشكيل هذه القيم، لأن قيمة الجودة من منظورهم تتمثل فى جذب المستهلك وتقديم أسعار تتناسب وقدراتهم الشرائية لاستمرار حركة البيع، ولم تكن القيم المادية ضمن أولويات اهتمامهم، بقدر ما يتركز الهدف فى توليد دخل يحقق احتياجاتهم الأساسية، ويؤمن قوت أولادهم واستمرار دوران العمل. كما أن عدم تباين التوجهات القيمية لدى الذين يمارسون أنشطة اقتصادية فى الوحدات المعيشية، ارتبط بالتجانس البالغ بينهم فى الخصائص الديموجرافية التى تميزهم.

جـ– كما أوضحت النتائج عدم وجود تباينات فى التوجهات القيمية لدى العاملين فى الأنشطة غير الرسمية باختلاف السن أو نوع النشاط الممارس.

د - تبين أن أهمية العمل والفخر به والعمل على تحسين جودة المنتج تنصهر فى قيمة الإشباع والتغلب على الفقر والخروج من دائرة التهميش، أو فى قيمة البقاء التى أصبحت المحرك نحو الاستمرار فى العمل والسعى نحو التجديد والتنويع فى عرض السلع.

هـ- وكشفت النتائج عن تعرض العاملين داخل الوحدة المعيشية فى الأنشطة غير الرسمية لمجموعة من الضغوط التى أثرت على استمراريتهم فى العمل والقيم الدافعة نحوه ، وترتبط تلك الضغوط بعدد من الصعوبات فى عدة نواح منها:

- صعوبات ترتبط بالعمل داخل القطاع ذاته باختلاف أنشطته، حيث ارتفاع أسعار الخامات المستخدمة وما يرتبط بها من قلة رأس المال لدى هذه الفئة، مما يترتب عليه ضعف جودة المنتج أو تعثر النشاط أو توقفه.
- صعوبات ترتبط بالهيكل المؤسسى للدولة، حيث يتعرض البعض للاحتكاك المباشر مع بعض الأجهزة الرسمية، وتوقيع المخالفات مع صاحب العمل لعدم التزامه ببعض الإجراءات، مما يترتب عليه شعوره الدائم بالتهديد والخوف من وقف النشاط، أو التعرض للغرامات.
- صعوبات ترتبط بالعمل داخل الوحدة المعيشية وما ينجم عنه من خلافات بين أفراد الأسرة، والشعور بعدم الاستقرار وعدم الرضا عن أسلوب الحياة.

وتؤثر هذه الضغوط على التوجهات القيمية نحو العمل وما يتبناه الفرد من قيم تحثه على الاندماج فى العمل ورفع مستوى جودة الأداء والشعور بأهمية العمل فى حياته.

و - تشير نتائج الدراسة إلى أن التحول فى منظومة قيم العمل لدى العاملين فى الأنشطة بالوحدات المعيشية محدود للغاية بالرغم من اختلاف الأنشطة الممارسة (تجارية- خدمية- إنتاجية)، مما يعنى أن التحولات الاقتصادية

والاجتماعية التى مر بها المجتمع لم تؤثر بشكل مباشر على التوجهات القيمية نحو العمل لدى هذه الفئة العاملة داخل هذا القطاع غير المنظم، ولكنها أثرت بشكل مختلف وهو استبعاد هذه الفئة من سوق العمل الجديد الذى يتطلب مهارات وقدرات لا تتوافر لدى هذه الفئات.

٣- ثقافة العشوائيات ونمو الأنشطة الاقتصادية للوحدات المعيشية

كشفت نتائج الدراسة فيما يتعلق بالدور الذى تلعبه الثقافة فى نمو الأنشطة الاقتصادية للوحدات المعيشية عما يلى :

أ- ثقافة العشوائيات وصياغة الأنشطة الاقتصادية

- الإيكولوچيا الثقافية والأنشطة الاقتصادية: ترسم الثقافة فى مجتمع العشوائيات ملامح الأنشطة الاقتصادية داخل الوحدة المعيشية، مما يسهم فى نمو القطاع غير الرسمى بحيث يحقق نوعاً من أشكال التكافؤ والتكامل بين الوحدات المعيشية والنشاط الاقتصادى والمجتمع المحلى والمجتمع الأكبر، وتنعكس الخصوصية الإيكولوچية الثقافية لمجتمعات الدراسة على طبيعة الأنشطة وازدهارها أيضاً، فعلى سبيل المثال نجد أن بعض عشوائيات الفيوم كانت فى واقع الأمر ريفية فى الأصل، ودخلت إلى كردون المدينة مع صدور القرارات الإدارية الخاصة بذلك، ومع ذلك مازالت تلك الأحياء تتمتع بطابع الريف وخصائصه الثقافية، إذ تمزج بين الطابع الريفى والطابع الحضرى، وقد انعكس ذلك على الأنشطة التى تزاول فى الوحدات المعيشية، إذ أوضحت نتائج دراسات الحالة أن بعض المبحوثين من هذه المناطق كانوا يحضرون المواد الخام من القرى الريفية المجاورة، ويقومون بتصنيعها ثم بيعها، مثل تجفيف "العباد" كمرحلة أولى لصناعة العطور، أو صناعة منتجات من الليف والجريد.
- الأنشطة الاقتصادية للوحدات المعيشية: تتأثر الأنشطة الاقتصادية التى تزاول داخل الوحدات المعيشية بما هو سائد فى المجتمع المصرى وما يشهده من تحولات اقتصادية،خاصة التحول من النمط الإنتاجى إلى النمط الاستهلاكى،

وهذا ما تدعمه نتائج الدراسة حيث أوضحت أن نسبة ٨٣,٢٪ من العينة تزاول أنشطة البيع، وأن نسبة ٤٥,٧٪ من العينة تبيع منتجات استهلاكية غيرغذائيـــة، وتتضمن هذه المنتجات: هدايا وأشرطة، أدوات سباكة، أخشاب، أنابيب، كروت محمول، مناديل ورقية، منظفات، كرتون، كتب، أدوات مدرسية، ملابس جاهزة ... إلخ، وكانت نسبة ٢٧,٧٪ من إجمالى العينة تبيع مواد غذائيـــة، وتتضـــمن مواد غذائية مصنعة مثل: الفول- العدس- الأرز- الشـــاى- بســـكويت- لـــب وسودانى- ومواد غذائية غير مصنعة مثل: القصب- خضـــراوات- بـــيض- لبن- سمن- جبن- خبز- فول- طعمية- ترمس- كشرى- حمـــص الشـــام- طيور- لحوم مجمدة- حلوى- سمك.

وقد قلت نسبة الأنشطة الإنتاجية على مستوى العينة الكلية، إذ بلغت١٤,١٪، وهذا ما يعكس أيضاً التحول من النمط الإنتاجى إلى النمط الاستهلاكى. بينما كانت نسبة من يزاولون الأنشطة الخدمية ٠,٦٪ من إجمالى العينة، اقتصرت على تصليح الموبيليا وتصليح الأدوات الكهربائية وأعمال الدوكو واللحام، وترجع نـــدرة هـــذا النوع من الأنشطة إلى أنه يتطلب مساحة مكانية كبيرة، فضلاً عن أن جزءاً كبيـــراً منه يؤدى خارج المنزل، فغالباً ما يتم بالشارع أو الحارة، ولم تظهر فى عشوائيات مجتمعات البحث أنشطة مستحدثة إذ مثلت نسبة ضئيلة للغاية (٠,٦٪ من إجمـــالى العينة)، وكشف تحليل البيانات الكيفية عن انحسارها فى ألعاب الكمبيوتر- بـــلاى استيشن- السنترال الصغير.

ب- آليات التكيف الثقافى

تسهم الثقافة فى نمو آليات للتكيف والتعايش مع ظروف البيئة، تتمثل فى مجموعة قيم وأنماط ثقافية تساعد الفقراء على البقاء، بحيث تتخذ الوحدة المعيشية من العمل آلية لتوليد الدخل، واستغلال المكان كآلية للتكيف (ومن الآليات الثقافية لاســـتغلال المكـــان والتكيـــف معه: استغلال إحدى الحجرات أو جزء منها لمزاولة النشـــاط الاقتصادى، واستخدام الشباك كمنفذ للبيع، وفتح حجرة على الشـــارع، واســـتغلال

المنـــور، واستغلال حوش المنزل أو بير السلم أو مدخل المنزل لمزاولة النشـــاط الاقتصادى، واستغلال المساحة أمام المنزل فى إتمام جزء من العملية الإنتاجية أو لبيع ما تم إنتاجه)، فكان العمل داخل الوحدة المعيشية أحد آليات التكيف الثقافى مع قلة الدخل والفقر أو آلية للبقاء، لأنها تعتبر العمل مطلباً مهماً لمواجهة الارتفاع فى أسعار الحياة المعيشية، حيث تقرر الثقافة مفاهيم الرضا والقناعة بالرزق المكتـــوب طالما كان حلالاً، حتى وإن كان الدخل نظير عمل بسيط أو شاق أو كـــان لســـد حاجات الأسرة، كما تبرز آليات ثقافية لإدخال بدائل على بنود الإنفـــاق، واللجـــوء إلى الاستدانة من أجل سد الاحتياجات، أو الإقبال علـــى شـــراء الســـلع القديمـــة والخضار غير الطازج.

جـــ- ديناميات التفاعل فى الحياة اليومية

أوضحت نتائج الدراسة أن هناك طابعاً عائلياً للعمل داخل الوحدة المعيشـــية، إذ إن أكثر من ربع العينة ٢٩,٤٪ تستعين بعمالة من داخل الأسرة، وفى نطاق الأســـرة النووية نجد من يساعد القائم بالنشاط غالباً الزوج أو الزوجة كعمالة غير مأجورة، وقد أوضحت دراسة الحالة أنه مع انتشار التعليم والتوجه إلى التوظيف فى ســـوق العمل الخارجى تقلص دور الأبناء فى المساعدة على أداء النشـــاط . كمـــا تظهـــر صور من التعاون أثناء تأدية النشاط داخل الوحدة المعيشية يـــدعمها إعـــلاء قـــيم العمل، ومع افتقار الخصوصية داخل الوحدة المعيشـــية، تفـــرض آليـــات لضـــبط السلوك، خاصة فى حالة تردد الزبائن على تلك الوحدة، ومن هذه الآليـــات وضـــع ستارة فى منتصف الحجرة، تغلق أثناء وجود الزبائن وتفتح بعد خروجهم.

د- الممارسات الثقافية المرتبطة بالعمل فى الوحدات المعيشية

ترسم الثقافة ملامح الأنشطة والتفاعلات والممارسات التى تتم فى الحياة اليوميـــة، سواء قبل أو أثناء أو بعد مزاولة النشاط، ومن صور هذه الممارسات الثقافية فـــى الوحدة المعيشية ما يلى: فى بداية النشاط ممارسة بعض الشعائر الدينية، وتنظيـــف

المكان، وأثناء أداء النشاط سماع الراديو ومشاهدة التليفزيون، وتناول المشروبات والأطعمة، واستقبال الضيوف.

وتشير نتائج دراسة الحالة إلى أن أغلب العاملين بالنشاط يرتدون ذات الملابس المعتاد ارتداؤها فى المنزل، وفيما يتعلق بلغة الحوار أثناء العمل فى الوحدة المعيشية، فإلى جانب الاستفتاح بالدعاء والتوكل على الله يستعين البعض بالأمثال الشعبية فى التعامل مع الزبائن وكذلك الظروف الحياتية، ويتميز البيع فى الوحدات المعيشية بالمساومة على السعر أو"الفصال" حيث يدخل البائع والمشترى فى عملية مساومة حول السعر... من يرفع؟ ومن يخفض؟ ... ويمزج فى العمل داخل الوحدة المعيشية بين وقت العمل ووقت الفراغ، ولا يؤخذ وقت الفراغ كوقت مستقل فى أغلب الأحوال.

٤- المرأة والعمل داخل الوحدة المعيشية

أ- أبعاد مشاركة المرأة فى الأنشطة الاقتصادية ومحدداتها الاجتماعية

- العمل كاستراتيجية للبقاء: تعمل المرأة فى الوحدة المعيشية من أجل توليد دخل، وبهذا يفتح أمامها مجالات للتمكين والقدرة على اتخاذ القرارات، فمزاولة أنشطة داخل الوحدة المعيشية يعد بمثابة آلية لتوليد الدخل والبقاء.
- قرار اختيار نوع العمل: تبحث المرأة عن آليات للمساهمة فى الدخل أو توليده، ويكون قرار العمل قائماً أساساً على اتخاذ جانب من مكان الإقامة فى الوحدة المعيشية مكاناً لمزاولة النشاط، هنا تدخل المرأة فى تفاوض مع أفراد أسرتها فى اتخاذ هذا القرار الذى يؤثر بدوره على فقدان خصوصية أفراد الأسرة، كذلك استقطاع وقت فى العمل قد يكون على حساب وقت وحاجة الأسرة لها، ويوافق أفراد الأسرة على القرار نتيجة الحاجة المادية أو لصغر سن الأبناء، ويوفر العمل فى ذات مكان الإقامة للمرأة وقتاً وجهداً عن قيامها بالعمل خارج المنزل، وفى إطار العمل فى الوحدة المعيشية يمكنها تحقيق قدر من التوافق بين النشاط ورعاية البيت والأسرة، وهكذا تبحث المرأة عن عمل يسهل أداؤه فى

الوحدة المعيشية، وتضيق فرص الاختيار بين الأعمال مع تدنى المستوى التعليمى، كما تبحث عن أعمال لا تتطلب تكنولوچيا فائقة، بل أغلبها تنهض على أدوات بسيطة، وبهذا تتقلص دوائر الاختيار لتنحصر غالباً فى أنشطة شبيهة بالعمل المنزلى.

ب- تنوع الأنشطة الاقتصادية للمرأة داخل الوحدة المعيشية وإدارة الوقت

- تنوع الأنشطة الاقتصادية للمرأة: تبين من الدراسة الميدانية أن المرأة تزاول العديد من الأنشطة الاقتصادية التى تكون بمثابة مشروع صغير ينهض على رأس مال ضئيل، وتتنوع تلك الأنشطة فى حالات الدراسة على النحو التالى:

١- الإنتاج والتسوق : أوضحت دراسة الحالة وجود بعض الحالات التى تزاول أنشطة إنتاجية منزلية، وهذا الشكل من النشاط ينتج فيه سلع بسيطة أو ثانوية، وهو إنتاج موجه لاقتصاد السوق ويخضع لمتطلبات العرض والطلب ويخدم مجتمع العشوائيات ويتوافق مع خصوصيته، ومن الأنشطة الإنتاجية: صناعة منتجات الليف والجريد والحياكة ، إعداد المواد الغذائية المصنعة (الطعام المطبوخ)، مثل الفول، المحشى، الترمس، الحمص الشامى، الكشرى، المكرونة والخبز.

٢- الأنشطة التجارية: تعتبر الأنشطة التجارية التى تزاولها المرأة أنشطة بسيطة، حيث بيع سلع ومنتجات تتواءم مع الدخل وظروف المرأة الاقتصادية، وطبيعة الحى العشوائى الذى تقطن فيه.

٣- أنشطة متعددة أو مزدوجة: أوضحت دراسة الحالة أن المرأة قد تعمل فى أكثر من نشاط اقتصادى فى ذات الوقت من أجل زيادة الدخل، ومن الأنشطة المتعددة ما يزاول بشكل متزامن ومنها غير متزامن؛ نتيجة موسمية النشاط الأصلى.

- إدارة الوقت: أكدت الدراسة الميدانية أن المرأة التى تزاول أنشطة اقتصادية داخل ذات مكان الإقامة تعيش فى سياق تتعدد فيه الأدوار الأسرية وتتداخل

العلاقات مع العمل، ويزيد الأمر إذا كانت المرأة تمثل بؤرة أو قلب العمل في تلك الوحدة، أو كانت تقوم بمزاولة أكثر من نشاط اقتصادى، سواء كانت مساعدة لزوجها فى النشاط الاقتصادى، أو صاحبة النشاط أو هى المعيلة، وتبين دراسة الحالة الأنشطة التى تزاولها المرأة فى حياتها الأسرية اليومية من حيث تنظيف المنزل، وغسل الأوانى والملابس، وإعداد الطعام وتجهيزه، والذهاب للسوق لشراء مستلزمات الأسرة وغير ذلك، إلى جانب أداء النشاط الاقتصادى ذاته ودخولها فى شبكة من علاقات العمل حيث تعاملها مع تجار الجملة والتجزئة والزبائن، فضلاً عن قيامها بالأنشطة الاجتماعية فى إطار علاقاتها القرابية وعلاقات الجيرة وتفاعلها مع المجتمع المحلى.

جـ- عمل المرأة فى الوحدة المعيشية بين التمكين وعوائقه

- يفتح عمل المرأة داخل الوحدة المعيشية مجالات من التمكين، والذى يعنى العمليات التى تساعد النساء اللائى لا حول لهن ولا قوة فى الحصول على الاستقلال الذاتى والتحكم والثقة فى النفس، وتكتسب المرأة التى تعمل مساعدة لزوجها فى أداء النشاط داخل الوحدة المعيشية قدراً من التمكين حيث شعورها بقدرتها على المساعدة فى توليد دخل، وهى أساسية فى توليد النشاط، وما يزيد من تمكين المرأة كبر سن الزوج، أو مرضه أو عدم وجوده بسبب السجن أو الوفاة، وتصبح المرأة ذات استقلالية ولها القدرة على الإمساك بزمام الأمور واتخاذ العديد من القرارات الأسرية والعملية، خاصة إذا كانت هى عائل الأسرة، وهكذا نجد من نتائج دراسة الحالة أن مشاركة المرأة فى النشاط الاقتصادى تحقق لها استقلالاً يمكنها من اتخاذ القرارات، خاصة المادية، ويعد هذا من أبرز صور التمكين.
- وعلى الرغم من أن العمل فى إطار الوحدة المعيشية يؤدى إلى تمكين المرأة وتحقيق قدر من المساواة، إلا أنه بتضاعف الجهود التى تبذلها المرأة تتولد صراعات جديدة ناجمة عن العمل داخل الوحدة المعيشية وظهور مجالات

متعددة من المسئولية، مما يترتب عليه ظهور معوقات تعانيها المرأة، ومنهـا: مضاعفة الجهد، وفقدان الخصوصية، ونزاعات بسبب العمل.

توصيات البحث

يمكن الاستفادة من النتائج العامة لبحث النشاط الاقتصادى داخل الوحدات المعيشية فى وضع مجموعة من التوصيات والمقترحات تسعى إلى تغيير ظـروف القطـاع غير الرسمى على نحو يعمل على دمجه فى القطاع الرسمى، ويتمكن من اسـتبدال وظائفه الحالية فى اتجاه تعزيز الخير العام، بحيث يتم بناء هذه التوصيات اسـتناداً إلى النتائج العامة، وعلى نحو يحدد جهات التنفيذ وآلياته، مما يساعد على تـوفير قاعدة معرفية أمام صانع القرار ورجال السياسة، تعمل على توسيع دائرة خياراتهم ومدى الرؤية أمامهم، وتسهل عليهم مهمة تحويلها بسهولة على أرض الواقع، ممـا يضفى قيمة ودلالة على النتائج، ويصبغها بالطابـع العملى والتطبيقى، وتتمثل هذه التوصيات فيما يلى:

١- الحكومة وأجهزة الدولة

أ – إن اعتماد النشاط الاقتصادى فى الوحدات المعيشية على رأس مـال محـدود، واقتصاره على مدخرات الأسرة، وندرة القروض الحكوميـة، يتطلـب مـن البنوك الحكومية ضرورة العمل على تعزيز رأس المال المستثمر فـى هـذه الوحدات المعيشية، باعتبارها مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر، وتسـمح بتشغيل أعداد أكبر من الفقراء وتقلل من نسبة البطالة بين خريجى المـدارس المتوسطة والجامعات.

ب– إن حرص الوحدات المعيشية على أهمية انخراط الأبناء فى المراحل التعليمية المختلفة، والتأكيد على أن الاستمرار فى النشاط الاقتصادى بهدف توفير عائد يسد احتياجات الأبناء للتعليم حرصاً على مستقبل أفضل لهم، يـدلل علـى أن برامج الدعم الحكومى وتوفير المنح الدراسية، يتطلب من وزارتى التأمينـات

والشئون الاجتماعية والتربية والتعليم ضرورة التضافر من أجل أن تتسع مظلة الحماية الاجتماعية لهذه الوحدات المعيشية.

جـ- إن عدم توافر ضمانات ومعاشات وتأمينات لأصحاب هذه الوحدات المعيشية رغم وجود نسبة واضحة بينهم تتجاوز ٦٠ عاماً، ومعاناة نسبة منهم من أمراض مزمنة، يدعو إلى ضرورة أخذهم فى الاعتبار عند النظر فى إعادة صياغة قوانين التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحى.

د- تسهيل مصادر التمويل من خلال تقديم المساعدات من وزارة التأمينات والشئون الاجتماعية فى صورة: توفير المواد الخام بأسعار مخفضة وإجراءات ميسرة، وتوفير منافذ للتوزيع والتسويق فى معارض القطاع الحكومى، وخلق قنوات اتصال بين أنشطة الوحدات المعيشية ومنشآت القطاعين الحكومى والعام.

٢- القطاع الخاص

أ - يجب تعزيز التساند والتبادل بين الوحدات المعيشية وتجار الجملة، والتفاوض على ما يناسبهم، من أجل إقامة بناء ثقة يدعم رأس المال الاجتماعى.

ب- ينبغى أن يفكر القطاع الخاص فى تأسيس مشروعات صغيرة أو متناهية الصغر، تتناسب مع القدرات والمهارات- المحدودة- المتوافرة، وتجمع بين أكثر من وحدة معيشية، على نحو يعزز رأس المال الاجتماعى العابر والرابط، ويطور من الأنشطة الاقتصادية فى العشوائيات بشكل خاص، ويعمل على تنمية القطاع غير الرسمى بوجه عام.

جـ- إن افتقار الوحدات المعيشية لوسائل الأمن الصناعى والسلامة فى العمل، يدعو المهتمين من رجال الأعمال إلى الإسهام فى تأمين هذه المعدات والأدوات والوسائل، بهدف الوقاية من الإصابة بالأمراض وإصابات العمل.

د- إن الشكوى من ضيق مكان الوحدة المعيشية، وفقدان الخصوصية، يفتح المجال أمام شركات الإسكان، لأن تخصص جانباً من استثماراتها فى اتجاه توفير المساكن التى يحتاجها الفقراء وسكان العشوائيات.

٣- منظمات المجتمع المدنى

أ - إن غلبة الأمية بين القائمين بالنشاط الاقتصادى فى الوحدات المعيشية، ومحدودية مهاراتهم في العمل، وعدم حصول نسبة كبيرة منهم على تدريب مسبق، يضع أمام منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية مهمة ملحة، تتمثل فى تعزيز الجهود فى مجال محو الأمية وتعليم الكبار، أو تنظيم برامج تدريبية لاكتساب مهارات يحتاجها سوق العمل.

ب- إن استمرار المرأة فى الوحدات المعيشية حبيسة النظرة الثقافية والتمييز ضدها، واستغراقها فى نزاعات أسرية قللت من فرص تمكينها، يطرح على منظمات المجتمع المدنى والجمعيات الأهلية مهمة تكثيف برامج التثقيف والتوعية، وكيفية التعامل مع هذه النزاعات الأسرية، بهدف الإسهام فى تعزيز وبناء قدرات المرأة، وزيادة فرص تمكينها.

جـ- تفعيل دور هذه المؤسسات فى مجال خلق مزيد من فرص العمل التى تسهم فى مزاولة أنشطة الوحدات المعيشية وتوفير المواد الخام والأدوات والآلات الملائمة للأنشطة وتسويقها.

د- القيام بنشر الوعى بالمخاطر المهنية لبعض الأنشطة التى تمارسها الوحدات المعيشية لاسيما فى العشوائيات، إلى جانب إمدادها بوسائل الأمن الصناعى والتوعية بكيفية استخدامها.

٤- الجامعات ومراكز البحوث

ثمة مجموعة من القضايا والموضوعات الجديرة بالبحث، والتى تنتظر من أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ومراكز البحوث الاهتمام بها فى المستقبل:

١-الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المحددة لعملية تقسيم العمل على مستوى الوحدات المعيشية أو فى القطاع غير الرسمى، بعد أن اتضح غياب مقولة تقسيم العمل على أساس النوع.

٢- الحماية الاجتماعية والقطاع غير الرسمى.

٣- التحولات الاقتصادية والاجتماعية وتهميش القطاع غير الرسمى.

٤- تجارة الرصيف والتحولات فى سوق العمل.

Abstract

INFORMAL SECTOR DEVELOPMENT: A STUDY ON LIVING UNITS IN SLUMS

Hossam Wessimy

This Study aims at studying the living units in some random areas (slums) in Egypt, How they are affected by the local society ecology in which they are found and the effect of the place on the informal activities type which those units do at the same time. The study also concerns the features of the system of work values for those who do these activities and the changes that reopened because of the economic changes which happened in the Egyptian society in the last two decades. The following tools were applied: counting form, special questionnaire for the living units, and value standard. They were applied on 523 samples chosen from slum areas in Cairo and Fayoum and 13 cases were chosen for a deeper study. The study reached some results and recommendations which aims at changing the circumstances of informal sector and merging it with the formal sector.